

توجه إقليمي ودولي لفرض إقليمين شمال وجنوب

عدن/الأمناء/خاص:

قال مسؤول حكومي رفيع المستوى أن هناك توجه دولي وإقليمي لتسوية سياسية، مشيراً إلى أن الحل المطروح على الطاولة يقضي بإقليمين شمال وجنوب.

وبحسب المصدر أن الحل سينتهي الحرب حيث جرى على مدى الفترة الماضية سلسلة من الاجراءات والخطوات شملت كل الأطراف نحو الذهاب لحل الإقليمين مشيراً إلى أن خارطة طريق التسوية يتضمن عدد من المراحل منها فتح الطرقات بين المحافظات في الإقليم الشمالي بينما فتح الطرقات بين الإقليمين ستكون ضمن التسوية وإشراف دولي.

وأضاف المصدر أن الإقليم في الشمال سيخضع لحكم الحوثيين ويبقى إقليم الجنوب كما هو الحال اليوم مؤكداً على أن ملفات توحيد العملة وغيرها سيجري حلها.

وأفادت مصادر أخرى إن حوار مسقط وجهود المبعوث خطوات متسارعة تهدف لفرض إقليمين كحل مؤقت لتهيئة الاطراف والقوى للحل السياسي الشامل بعد عامين.

وأكدت المصادر أن الحوثي لن يقبل بحكومة تكون في صنعاء ويشترط حصوله على نصيب من ثروات الجنوب لافتين إلى أن فتح الطرقات في الشمال كانت خطوة مدعومة من التحالف والأمم المتحدة.

شبح نفاذ وقود الكهرباء في عدن يعود إلى الواجهة مجدداً

الأمناء/خاص:

عاد شبح نفاذ وقود محطات توليد الكهرباء في العاصمة عدن للظهور بعد أسابيع من استقرار الخدمة بواقع ساعتين تشغيل وأربع ساعات انقطاع، لتصبح ساعات الانقطاع من خمس ساعات إلى ست ساعات.

الناشط الصحافي أحمد سعيد كرامة، أوضح في منشور في الفيسبوك، أسباب ترمي وضع محطات توليد الكهرباء، مؤكداً أن وضعاً مزمراً وكارثياً للغاية في المناطق المحررة وتحديداً الجنوبية والعاصمة عدن.

وقال: إن تراجع أحمال محطة بترو مسيلة في عدن من 100 ميجاوات مؤخرًا إلى 60 ميجاوات حالياً وتحديداً من رابع أيام عيد الأضحى المبارك، بسبب عدم استقرار تموين خام النشيمة بصورة يومية، موضحاً أن كميات النفط الخام تتراجع بصورة ملحوظة من المصدر بينما حافظ خام حضرموت على تموين البترو بواقع 4 قاطرات يوميا حتى اللحظة.

وأشار إلى استنزاف طال وقود الديزل في الشحنة الأخيرة 60 ألف طن التي كانت من المفترض تستمر لشهرين وليس لشهر واحد. ونقل كرامة عن مصادر شبه رسمية بأنه عند تأخر وصول خام النشيمة يخلط الديزل مع خام حضرموت لتموين محطة بترو مسيلة مخافة من توقفها.

ولفت كرامة إلى أن التوليد بالحد الأدنى لمعظم محطات الديزل حكومي وطاقة مشتراة بسبب عدم إجراء الصيانة العمرية اللازمة وكذلك تأخر صرف المستحقات المالية لشركات الطاقة المشتركة.

صحيفة دولية تتساءل عن سبب استثناء الانتقالي الجنوبي من مفاوضات مسقط؟!

الأمناء/العرب:

تساءلت صحيفة دولية عن سبب غياب الجنوبيين وتحديداً المجلس الانتقالي الجنوبي، المشارك في مجلس القيادة الرئاسي والحكومة عن اجتماعات مسقط.

صحيفة العرب الدولية نقلت تساؤلات الجنوبيين عن الجهة التي تقف وراء استثنائهم من المشاركة في المفاوضات والاكتفاء بوقد حكومي في الحوار مع الحوثيين دون جنوبيين.

وأقر اجتماع للمجلس الانتقالي في عدن أن قادته لن يقبلوا بأي عملية سياسية لم يكونوا شركاء فيها وسيسعون لإفشال "أي مؤامرات تحاك ضدهم".

مصادر "الأمناء": قيادات رفيعة بالشرعية تتفاوض سرا في مسقط

قيادات لا علاقة لها بملف الأسرى تصدر وفد الشرعية للمفاوض

الأمناء/خاص:

كشفت مصادر خاصة لصحيفة "الأمناء" عن مفاوضات سرية وغير معلنة تجريها قيادات في الشرعية مع قيادات مليشيات الحوثي في العاصمة العمانية مسقط.

وبحسب المصادر فإن من بين الشخصيات التي تتواجد في مسقط لمفاوضة الحوثي عبده الحذيفي رئيس جهاز الأمن السياسي وهو الأمر الذي اعتبرته مصادر سياسية بأنه تأكيد على أن المفاوضات لا تقتصر على ملف الأسرى كما هو معلن بل يشمل جوانب أخرى.

وأضافت المصادر في سياق إفادتها الخاصة لـ "الأمناء" أن من بين الوفد التفاوضي التابع للشرعية حسام الشرجبي من اللجنة الاقتصادية العليا وذلك يدل على أن للجانب الاقتصادي حيز في المفاوضات.

وأوضحت المصادر أن هذه الشخصيات

كانت قد أجرت مفاوضات سرية منذ يومين حيث التقت بوفد حوثي وايضا وفود إقليمية وأممية.

وقال مراقبون بأن الغموض والضبابية تعم المشهد وصولاً إلى المفاوضات متسائلين: ماهي الأسباب التي تؤدي إلى القيام بمفاوضات سرية وتحركات غير معلنة طالما كان الهدف الوصول إلى حل؟

وفي ظل التعقيدات السياسية والعسكرية الراهنة، لفتت المفاوضات السرية بين قيادات وفد الحكومة الشرعية والحوثيين في مسقط الانتباه إلى مرحلة جديدة من المحاولات لإنهاء الصراع في اليمن. هذه المفاوضات، التي تأتي بعد سنوات من الحرب الطاحنة، تحمل في طياتها الكثير من الأهداف والتحديات.

ويدخل الحوثيون المفاوضات بحسب مصادر مطلعة برؤية تتضمن تأمين مكانة لهم ضمن النظام السياسي اليمني الجديد. ويأملون في إعادة تشكيل الدور السياسي لهم والحصول على ضمانات لمشاركتهم في الحكم، مع تأكيدات على التزامات متعلقة بالمساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار.

وتتعدد المفاوضات السرية تحت أنظار المجتمع الدولي والإقليمي، حيث أن النجاح أو الفشل قد يكون لهما تأثيرات هامة على استقرار المنطقة.

وتتراوح ردود الفعل بين الدعم الحذر والمراقبة المشددة، مع التأكيد على أهمية تحقيق تقدم ينهي الأزمة اليمنية ويعيد الأمن والازدهار للشعب اليمني.

ويرى مراقبون إن فشل المفاوضات قد يؤدي إلى تجدد الصراعات وتفاقم الوضع الإنساني، مما يستدعي ضرورة بذل جهود مضاعفة من كافة الأطراف المعنية لضمان نجاح المفاوضات وتحقيق الأهداف المرجوة للشعب.

وقال مراقبون بأن الغموض والضبابية تعم المشهد وصولاً إلى المفاوضات متسائلين: ماهي الأسباب التي تؤدي إلى القيام بمفاوضات سرية وتحركات غير معلنة طالما كان الهدف الوصول إلى حل؟

وفي ظل التعقيدات السياسية والعسكرية الراهنة، لفتت المفاوضات السرية بين قيادات وفد الحكومة الشرعية والحوثيين في مسقط الانتباه إلى مرحلة جديدة من المحاولات لإنهاء الصراع في اليمن. هذه المفاوضات، التي تأتي بعد سنوات من الحرب الطاحنة، تحمل في طياتها الكثير من الأهداف والتحديات.

ويدخل الحوثيون المفاوضات بحسب مصادر مطلعة برؤية تتضمن تأمين

كوركودينوف: روسيا مستعدة لإعادة تشغيل مصفاة وكهرباء عدن

الأمناء/خاص:

قال رئيس المركز الروسي الدولي للتحليل السياسي والتنبؤ دنيس كوركودينوف أن أول زيارة لرئيس الوزراء اليمني بعد تعيينه كانت إلى العاصمة الروسية موسكو.

وأضاف كوركودينوف أن روسيا عرضت على رئيس الوزراء اليمني المساعدة في إعادة تشغيل مصفاة عدن وكذلك بناء محطة كهربائية كبيرة لتغطي كل احتياجات البلد من الطاقة الكهربائية ومشاريع أخرى.

وقد زار وفد فني واقتصادي كبير

قادما من عدن موسكو وأجرى عدد من اللقاءات مع شركات روسية في مجال الطاقة والتقني نائب وزير الكهرباء الروسية وتم الاتفاق على الاحتياجات والاولويات في مجال الطاقة والمصفاة.

واختتم كوركودينوف حديثه: "بعد الاتفاق غادر الوفد موسكو وعلى أساس يتم العمل والتوافق في أسرع وقت على عقد الاتفاقيات الاقتصادية ولكن مر أكثر من اربعة أشهر ولم ترد الحكومة اليمنية من عدن على مذكرات التفاهم التي تم الاتفاق عليها بين الطرفين وكأن هناك جهات تعمل بقوة على عرقلة قيام أي مشاريع حيوية في عدن".



قرار مرتقب للبنك المركزي أشد قسوة ضد البنوك المخالفة

الأمناء/خاص:

الحوثية، ويحولها مكاتب صرافة داخلية صغيرة عاجزة عن تقديم أي خدمات بنكية للأفراد والشركات والمؤسسات".

وبين المصدر أن البنك المركزي لا يزال يراعي مصالح المودعين والمتعاملين كافة مع هذه البنوك، ويأمل أن تكون القرارات السابقة كافية لإظهار جديته في ضبط القطاع المصرفي والسيطرة على عملياته وإدارتها وفق القانون، إلى جانب مساعيه لاستمالة البنوك إلى صفه بدلاً من استخدام الجماعة الحوثية لها.

وكان البنك واصل إجراءاته لتشديد الخناق المصرفي على الجماعة الحوثية، وألقى بقرار صدر الجمعة، تراخيص ثلاث شركات صرافة، وأمر بإغلاق فروعها إلى أجل غير مسمى بعد مخالفتها تعليماته.

وذكر البنك المركزي في بيان، أن محافظه أحمد غالب أصدر ثلاثة قرارات بإيقاف تراخيص شركتي "المري" و"المجري" وفروعهما، ومنشأة "ثمر" للصرافة، وإغلاقها حتى إشعار آخر؛ لمخالفتها قرارات وتعليمات البنك، بعد التحقق من خلال تقارير ميدانية من ثبوت المخالفات المرفوعة من قطاع الرقابة على البنوك خلال الفترة من 24 وحتى 27 يونيو (حزيران).

وجاء هذا القرار بعد قرارين سابقين، بفرض شبكة موحدة للحوالات الداخلية، وحظر التعامل مع 12 كياناً للدفع الإلكتروني غير المرخص، ووقف العمل نهائياً في شبكات الحوالات المالية المحلية المملوكة للبنوك والمصارف أو شركات ومنشآت الصرافة العاملة في اليمن.

قال مصدر في البنك المركزي اليمني: إن رئاسة البنك بصدد الإعداد لقرار أشد قسوة يمكن اتخاذه في أي لحظة ضد البنوك التجارية المخالفة لتعليماته وقراراته في مناطق سيطرة مليشيا الحوثي الإرهابية، إذا لم تبدأ هذه البنوك في اتخاذ خطوات الاستجابة والانصياع لقراراته السابقة.

ونقلت جريدة الشرق الأوسط عن مصدرها الذي قالت إنه طلب عدم الإفصاح عن هويته، "إن البنك المركزي يعد لقرار سحب "السويقت" من البنوك المخالفة والرافضة لقراراته، وإلغاء تراخيص عملها نهائياً؛ ما سيؤدي إلى وقف أنشطتها بالكامل خارج مناطق سيطرة الجماعة